المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله اوجلان
ÎNÎSIYATÎFA AZADIYA RÊBER ABDULLAH OCALAN A SÛRYÊ
INITIATIVE "FREEDOM FOR ABDULLAH OCALAN" IN SYRIA
2019.10.09

الأيكولوجيا في فكر القائد عبدالله أوجلان

الأيكولوجيا موضوع إشكالي ،تتضمن في غياهبها معانٍ غنية ،ورغم أنها تدلّ بمعناها الاصطلاحي على علم البيئة ،إلا أنها تشكّل بالأساس علم تحليل العلاقة المتينة بين التطور الاجتماعي وبيئته ،وقد باتت حديث الساعة ،وذلك عندما بدأت قضايا البيئة تدقّ نواقيس الخطر ،لأن القضية الأيكولوجية لم يبتكرها المجتمع ،بل هي آخر ابتكارات احتكارات المدنيّة ،وقد دخلت أجندة التاريخ والعالم والمجتمع كأشمل قضية من حيث النطاق.

وربما لم تتميّز أيّة قضية بالأهمية والشأن اللذين يحولانها لبسط الوجه الباطني الحقيقي لأنظمة رأس المال - الربح – على أجندة البشرية جمعاء ،مثلما هي حال القضايا الأيكولوجية ،فإحصائية نظام مدنيّة رأس المال والربح لم تقتصر فقط على تفكيك المجتمع من جميع النواحي ،بل وبلغت حدّ تهديد البيئة وكل ما فيها من كائنات حية ،والمجتمع البشري بالتأكيد هو كيان حي ،وهو ثمرة أجواء مناخية منسّقة بانتظام بالغ الحساسية ،وثمرة التطوّر الطبيعي للغطاء النباتي والحيواني ،أمّا المنظومات التي يتعلق عليها وجود هواء ومناخ عالم النبات والحيوان ،فأنها تسري على المجتمع

البشري أيضاً ،كونه إجماليّ مجموعها ،هذه المنظومات حسّاسة للغاية ومترابطة ببعضها البعض بمتانة ،وكأنها تؤلّف سلسلة ،والأيكولوجيا هي علم تطوّر تلك السلسلة ،لذا فهي مهمّة للغاية ،لكن إذا اختلّ أيّ من المنظومات الداخلية للمجتمع لأيّ سبب كان ،فيمكن إعادة ترتيبها بيد الإنسان لأنها مشيّدة بتلك اليد ،أما البيئة فإذا ما حصلت انقطاعات جديّة بين حلقاتها ،فسوف تترك كوارث طبيعية تفتك بالبيئة والمجتمع ،وهنا ،وقبل الإسهاب في الأضرار التي لحقت بالبيئة ،لا بدّ من التعرف على بعض المفاهيم الأيكولوجية ،وعلى أبرز المشاكل التي تلحق الأضرار الجسيمة بالبيئة ،وتسبب اضطراباً في نظامها البيئي .

بعض المفاهيم الأيكولوجية :

البيئة : هي الوسط المحيط بالإنسان ،والذي يشمل كافة الموارد المادية وغير المادية ،البشرية وغير البشرية ،أي هي كل ما هو خارج عن كيان الإنسان ،كالهواء والماء والأرض ،والإطار الذي يمارس الإنسان فيه حياته .

علم البيئة (الأيكولوجيا) : وهو أحد العلوم الطبيعية ،وبالتحديد أحد فروع علم الأحياء الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية من نبات ،أو حيوان ،أو الأحياء الدقيقة ،بالمحيط الذي حولها.

النظام البيئي : هو الوحدة البنائية الأساسية في علم البيئة ،وهو عبارة عن مساحة من الطبيعة ،وما تحويه من مكوّنات حيّة وغير الحيّة ،فالكائنات التي تعيش معاً في بيئة تشكّل نظاماً بيئياً محدداً ،حيث يعتمد كل منها على الآخر ،وعلى الظروف غير الحية المحيطة .

الكائن الحيّ : الذي يعتبر أصغر وحدة في مكوّنات المجتمع الإحيائي .

الأزمة البيئية : التي تحدث عند وجود تغييرات في وسط نوع ما يزعزع استمرار بقائها .

مشاكل البيئة :

تحدث هذه المشاكل نتيجة إدخال الملوّثات إلى البيئة الطبيعية ،مما يلحق بها أضراراً هائلة ،فتسبب اضطرابات خطيرة في نظامها البيئي ،وقد تكون هذه الملوّثات دخيلة ،أو تكون طبيعية ولكن تجاوزت مستوياتها المقبولة ومن أبرزها :

١_التلوّث الكيميائي: أي التلوّث بالمواد الكيميائية المصنّعة ،وقد ظهرت أضرار هذا التلوّث نتيجة التّقدم الصناعي الهائل في مجال الصناعات الكيميائية ،والتي تؤدّي إلى الإصابة بأمراض كثيرة ،من أبرزها على العموم الأورام السرطانية الخبيثة.

٢_التلوّث الإشعاعي : أي تسرّب مواد مشعّة إلى أحد مكوّنات البيئة ،والتي تُحدث أضراراً ظاهرة وباطنة ،تودي في أغلب الأحيان بحياة الإنسان.

٣_التلوّث الضوضائي: الذي يعدّ أحد أنواع التلوّث الخطرة ،والذي يؤدي إلى الإرهاق ،والتوتر واضطرابات النوم ،واضطرابات في عمل الغدد الصّماء.

٤_التلوّث الحراري: أي التغيّر في درجة الحرارة للمسطحات المائية الطبيعية نتيجة للنشاط البشري.

٥_التلوّث الضوئي: الذي يحدث بسبب الإفراط في الإضاءة

وهناك أيضاً التلوّث البصري والهوائي والصناعي ،وتلوث التراب والماء...

البيئة والأضرار التي لحقت بها:

تكوّنت الحلقات البيئية بالتطوّر الطبيعي الذي دام ملايين السنين ،ولكنّ الأضرار الناجمة عن الخمسة آلاف سنة الأخيرة عموماً ،وعن المئتي سنة الأخيرة خصوصاً ،قد حققت اقتطاع آلاف الحلقات من سلسلة التطوّر الطبيعي لملايين السنين ،خلال هذه الشريحة الزمنية التي تعتبر أقصر منها بكثير ،وقد بدأت تداعيّات الانكسار بحيث لا يعرف كيف يمكن إيقافها ،كمان يُتوقّع -وفق الوضع القائم – عدم التمكّن من القضاء على التلوث الناجم عن الغازات المنتشرة في الغلاف الجوي ،وعلى رأسها المعدّل المرتفع لغاز ثاني أكسيد الكربون ،حتى خلال مئات بل آلاف السنين المقبلة وربما لم تظهر بعد تداعيّات حالات الدمار الحاصل في عالم النبات والحيوان ،ويتّضح جليّاً أن كلا العالمين يرسلان إشارات الإنذار بقدر الغلاف الجوي على الأقل ،ذلك أن تلوّث البحار والأنهار والتصحر السائد قد بلغ حدوداً كارثية منذ الآن ،كل المؤشرات تدل بموجب السياق القائم على أن يوم القيامة سيُفرض على المجتمع بيد المجموعات المنتظمة كجزء من الشبكات والأجهزة ،وليس نتيجة اختلال التوازن الطبيعي ،ولعل أولى تلك المؤشرات ،هي التكاثف الأكبر لعولمة رأس المال في الميدان التمويلي ،والنظام التمويلي يعني إتيان المال بالمال "بمعنى آخر" فقد بلغ حالة القمار ولن يكون ذلك إلا عنصراً للتبعثر والتناثر ،إن التمويل يبعثر البنى الراسخة للرأسمالية ،كما يتناثر قطن الحلّاج ،ولا تقف المؤسسات القومية عندئذ على أرجلها بإرادتها الذاتية بدءاً من الدول ،وحتى الأيديولوجيات ،ومن الاقتصاد حتى الفن ،وكلما عكست عولمة القوة والإمبراطورية الأمريكية عدم جدول قيم ،والبنى القديمة الموجودة على الصعيد العالمي بالنسبة إليها ،تفسح المجال بذلك إلى بروز الأزمات والمآزق ،والانقلابات والصراعات الأثنية والدينية الدموية ،في الكثير من مناطق العالم والدول القومية ،والموضوع الآخر البالغ الأهمية هو حالة البطالة ،حيث تزداد البطالة ذات الخصائص البنيوية ،كلما استمر النظام السائد ،فالنظام

بحد ذاته يعني زيادة البطالة كالسيل الجارف ،حيث لم يسقط السكان والأهالي في مثل هذه الحالة في أي نظام آخر للمجتمع ،من هنا فالبطالة هي أولى الظواهر القادرة على الإفصاح عن ماهية الفوضى للأزمة المعاشة وبأفضل الأشكال ،فأينما تكون البطالة كثيفة ومركّزة تكون هناك حالة متطوّرة من الفوضى ،والبطالة إلى جانب العديد من السلبيات تفيد بحالة الخروج من المجتمعية ،إنها ضرب من دفع المجتمع إلى الإفلاس ،ومن جانب آخر لا يتم تشّرب أو امتصاص زيادة العرض مع التقنيات الإنتاجية المذهلة ،المسألة ليست مسألة عوز أو فاقة ،بل على العكس ،فمن جهة ثمة حشد غفير من السكان المعانين من مجاعة أنكى من الفاقة ،ومن جهة أخرى ثمة كل شيء من زيادة العرض المتكدسة كالجبال ،لا يمكن أن تتشكل ماهية فوضى أكثر لفتاً للأنظار من هذه ،وبالإضافة إلى ما سبق فهناك ظاهرة تمدّن متعاظم ومنتشر كالسرطان ،وتعاظم المدينة هو أحد أكثر الأمثلة سطوعاً عن السرطنة الاجتماعية ،والتي لا علاقة لها بالمدينة بالمعنى السوسيولوجي للأمر ،فالمدن تخرج من كونها مدناً بتعاظمها بما لا معنى له ،وبتحوّلها القروي أيضاً على حد سواء ،تعاش الفوضى في المدينة على نحو أكثر كثافة ،إذ يتم تبضيع المجتمع برمته ،بحيث لا تبقى فيه قيمة ،إلا وتكون موضوعاً للبيع والشراء ويتحول كل شيء إلى سلعة ،القدسية والتاريخ والثقافة والطبيعة وكل شيء ،هذه الحقيقة ليست سوى سرطنة اجتماعية تقود بدورها إلى الفوضى ،أما تلوث البيئة ودمارها ،فيبرهن بشكل قاطع على إحاطة خاصية الفوضى بكل البيئة كمحصّلة لجميع ماهياتها الأخرى ،وما داء الصرع ،انشقاق طبقة الأوزون ،تلوث المياه والهواء ،والانقراض المُفرط للكائنات الحية سوى رموز منفردة بذاتها تدل على ذلك ،أما الظاهرة الأيكولوجية الحقيقية فهي تحوّل العلاقة الكامنة بين المجتمع والطبيعة إلى هوّة شاسعة ،وإذا لم تُغلق هذه الهوّة قبل لحظة ،فستكون النتيجة هي التحول إلى ديناصور

اجتماعي ،ومن الضروري رؤية الانفجار السكاني أيضاً كحصيلة لبنية النظام القائم على التناقضية العامة ،فسياسة النسل لدى الرأسمالية ترتكز إلى مبدأ (كلّما قلّت قيمة الإنسان ،كلّما تكاثر وكثر) وكلّما بقيت الرأسمالية موجودة استمرّت مشكلة التضخّم في تفاقمها طرداً ،فبذلك تأتي مسألة الانفجار السكاني في صدارة الخصائص المضخّمة للفوضى والمفاقمة إياها ،وتشهد بنى المجتمع الموجودة في القطب المضاد للنظام السائد حالة مشابهة من التساقط والتشوش ،وقبل كل شيء فالعائلة تعيش التبعثر الأكثر كثافة في تاريخها المديد ،فقرابة نصف الزيجات تبطل وتفسد ،مما تقود إلى تعاظم العلاقات الجنسية غير المضبوطة واللا أخلاقية كالسيل الجارف ،وكأن عمر الزواج المقدّس قد انتهى ،وبالنسبة للأطفال والعجائز وعلاقات الوالدين ،فقد وقعوا في حالة نتنة فاسدة لا معنى لها من الناحية الاجتماعية ،باعتبارهم الضحية المؤسفة للتبعثر ارتباطاً بوضع العائلة ،وكلّما انسدل الستار عن الممارسات القمعية والاستغلالية المطبّقة على المرأة منذ القديم الغابر تحوّلت قضية المرأة إلى أزمة قمعية ،وكلّما تعرّفت المرأة على ذاتها تحولّت إلى العنصر الأكثر تأثيراً في علاقة الفوضى التّامة ،بما يختلجها من نقمة ونفور على إقحامها في وضع السقوط والتردّي ،وإن انهيار المرأة يؤول إلى انهيار المجتمع ،وانهيار المجتمع يفضي إلى انهيار النظام القائم أيضاً ،والحالة النادرة جداً للأخلاق الاجتماعية مؤشر آخر على اللا أخلاقية العامة ،فحالة الأخلاق المستهلكة تكاد تؤدّي إلى فردية محررة من قيودها وضوابطها ،وإلى فساد ودمار القيم الاجتماعية ،وتوضع الأخلاقية بالنسبة للرأسمالية في كفة مساوية (للحماقة والسذاجة) ،فإن مجتمعاً مفتقداً لمقوماته الأخلاقية لا يعني سوى حالة من الفوضى ،والمشاكل الاجتماعية التي تسعى الدولة لإعاقتها عبر سياساتها الاجتماعية عاجزة عن العثور على حل لها ،وأما المنفعة العامة والتي تعتبر النشاط الوحيد المفعم بالمعاني للدولة ،فهي تفقد مضمونها كلياً ،والأمن العام للمجتمع

أيضاً يعاني من مهالك مشابهة ،وحتى ميدان التعليم والصحة فهو أيضاً عاجز عن العثور على حلول لذاته ،بسبب ارتفاع الأسعار من جانب ،والتزايد السكاني من جانب آخر ،وتتكاثر أمراض متسمة بالفوضى وعلى رأسها داء السرطان ،الإيدز ،الأرق ،الإجهاد ،والمجتمع الذي بات وجهاً لوجه أمام الانقطاع عن كافة أنواع عناصر الحياة التي لا غنى عنها ،وفي مقدمتها البيئة والسكن والصحة والتعليم والعمل والأمن ،أصبح –ولأول مرة في التاريخ – منتبهاً إلى عجزه عن إيجاد الحلول الجذرية لمشاكله ،أي إلى ولوجه في مكبس الفوضى.

وبناء على ما سبق ،فبدون ريب سيكون للطبيعة ردودها على الفوضى التي ألحقت بالبيئة أضراراً لا تحصى ،وذلك لأنها حيوية وذكية وقدرة تحملها محدودة ،ولهذا ستكشف عن مقاومتها في الزمان والمكان المناسبين ،بحيث لن تكترث بدموع البشر حينما يحين الوقت المناسب.

البيئة ومشكلة التضخم السكاني :

القضية السكانية على علاقة كثيبة بالتعصب الجنسوي والأسرة والمرأة ،فمزيد من السكان يعني مزيداً من رأس المال ،وامرأة المنزل هي مصنع السكان ،بل هي مصنع إنتاج البضائع ،أي الذرية الأثمن مما يحتاجه النظام بشدة ،وللأسف فقد أقحمت الأسرة في هذا الوضع تحت ظل السيطرة الاحتكارية ،وبينما يفرض على المرأة دفع فاتورة كل المصاعب والمشقات ،فإن قيمة هذه السلعة هي الهدية الأثمن المهداة للنظام ،والتزايد السكاني يهلك المرأة وينهكها بالأكثر ،الأمر كذلك في أيديولوجية السلالات أيضاً ،فالنزعة العائلية التي تمثل الأيديولوجية المفضّلة للحداثة هي المرحلة الأخيرة التي بلغتها السلالاتية ،كل هذه الأمور تلتحم زيادة عن اللزوم مع أيديولوجية الدولة القومية ،فما الذي عساه يكون أثمن من التنشئة المستمرة للأولاد من أجل الدولة القومية؟! فمزيد

من سكان الدولة القومية يعني مزيداً من القوة ،وهذا ما مفاده أن ما يقبع وراء الانفجار السكاني هو المصالح الحياتية المنظمة بمتانة لأجل احتكارات رأس المال والرجل "بمعنى آخر" فكل المشقات والقهر والإهانة ،والآلام والاتهامات ،والحرمان والمجاعة هي من نصيب المرأة ،صحيح أن الغريزة الجنسية نعمة تهدف إلى تأمين ديمومة الحياة ،لكن احتكار رأس المال والرجل قد لوّث المرأة لدرجة أن هذه المهارة التي تعد معجزة الطبيعة قد صيّرت المؤسسة الأكثر انحطاطاً ،ومصنع الذرية الذي ينتج السلع ،وبينما يُقلب المجتمع رأساً على عقب بهذه السلع ،فإن البيئة تشهد الانهيار لحظة بلحظة تحت وطأة التضخم السكاني الذي يمتلك آثاراً على الطبيعة الاجتماعية جمعاء والمحيط الأيكولوجي بأكمله ،ولذلك فلا بد من استخلاص أهم العبر من علم المرأة أو علوم الاجتماع برمتها ،والتي تتجسد في حقيقة ووضع استحالة الاعتماد على أسلوب المعرفة الغرائزية بهدف الاستمرار في التزايد السكاني أو إكثاره أو في تقليصه كما في بعض الحالات النادرة ،فمساندة الاستمرار بالنسل من خلال أسلوب بدائي للغاية كالغريزة الفطرية ودعمه بالأساليب العلمية المطوّرة على مر تاريخ المدنية والحداثة ،هو الدافع الأساسي وراء التزايد السكاني المفرط ،فاستمرار النوع البشري بوجوده كطبيعة اجتماعية مقتصراً على الأساليب الغرائزية ،وبالأخص بتحفيز الغريزة الجنسية يعبّر عن وضع متخلّف جداً ،ذلك أن مستوى الذكاء والثقافة يبسط طاقات المعرفة القادرة على الاستمرار بكيانات اجتماعية من نوعية أرقى ،أي أن الأفراد والمجموعات قادرون على إحياء أنفسهم لأطول مدة ممكنة من خلال مستوى ذكائهم ،وثقافاتهم ،ومؤسساتهم الفلسفية والسياسية ،بالتالي لا يبقى أي معنى لصيرورة النسل بالتكاثر عبر الغريزة الجنسية ،فثقافة الإنسان وذكاؤه قد تخطّيا هذا الأسلوب منذ زمن بعيد ،وبناء عليه فمبدأ الربح لدى المدنية والحداثة ،هو المسؤول أساساً عن هذه البدائية ،ولا ريب أن الإفراط في التزايد

السكاني إفراط في الاحتكار والسلطة ،وهذا ما يعني الربح الأعظم أو الفاحش ،وإن التكاثر المفرط في النوع البشري طيلة التاريخ وبلوغه ليس بالمجتمع فحسب ،بل وبيئته وطبيعته إلى شفير الهاوية ،هو بالتأكيد حصيلة التكديس التراكمي لرأس المال والسلطة ،وبالتالي أنه ثمرة قانون الربح الأعظم ،بينما تؤدي جميع المؤثرات والأسباب الأخرى دوراً ثانوياً من الدرجة الثانية ،وفي هذه الحال ينبغي أن تكون المسؤولية الأساسية على عاتق المرأة فيما يتعلق بحال قضية المرأة التي اكتسبت أبعاداً عملاقة منذ الآن ،وبحلّ القضية الديموغرافية التي تعد السبيل الأوليّ لسد الطريق أمام الدمار الأيكولوجي ،والشرط الأول في ذلك هو حرية ومساواة المرأة تماماً ،وحقها في مزاولة السياسة الديمقراطية كلياً ،وحقها في أن تكون صاحبة الإرادة والكلمة الحاسمة في جميع العلاقات المعنية بالجنس ،وفيما خلا هذه الحقائق لا يمكن تمكين خلاص ،وحرية ومساواة المرأة ،والمجتمع والبيئة بكل معانيها ،كما لا يحتمل تشكيل السياسة الديمقراطية والسياسة الكونفدرالية طبعاً.

الحياة الأيكولوجية في ظل مجتمع القرية والمدينة:

يتغير معنى القرية والمدينة في تصورات الحضارة الديمقراطية ،فكيفما أن الزراعة والصناعة مجالان إنتاجيان يقتضيان بعضهما البعض ،فكذلك فالقرية والمدينة عنصران مرهونان ببعضهما البعض للاستقرار ،إذ ثمة توازن بينهما لا بد من الحفاظ عليه ،فلدى اختلال هذا التوازن يغدو الطريق مفتوحاً أمام الكوارث الأيكولوجية ،وطغيان الطبقة والدولة ،وكذلك أمام تحوّل رأس المال إلى احتكار ،كما تلج التجارة حينها طريقاً غير شرعية مع بدء استغلال فارق الأسعار ،وإن قول (نعم للمدينة ،ولا لاحتكارات الطبقة ،الدولة ،رأس المال) نقطة مهمة ،وينبغي اعتماد هذه المعايير الأولية في تفسير التاريخ من ناحية تطور ونماء المدينة والقرية ،وذلك لأن مجتمع القرية مهم كأول ظاهرة للاستقرار

،والاستمرار به بعد تحديثه في عصر الصناعة ضرورة حتمية لأجل الحياة الأيكولوجية ،فالقرية ليست ظاهرة فيزيائية فحسب بل هي إحدى أهم مصادر الثقافة ،وعلى غرار الأسرة ،فالقرية أيضاً من الوحدات الأساسية للمجتمع ،ولا تغيّر هجمات المدينة والصناعة والبورجوازية على القرية على صعيد الطبقة والدولة من هذه الحقيقة شيئاً ،هذا وتتسم القرية بالأهمية القصوى باعتبارها الوحدة الأنسب لتطبيق المجتمع الأخلاقي والسياسي ،أما المدينة فهي ضرورية من حيث إعادة تحقيق توازنها مع القرية ،ولكن بشرط تحقيق تحوّلها الحاسم إن كان على صعيد السكان ،أو على صعيد فاعليتها ،وذلك لأن إخراج المدينة من كونها مركز عجلة الاستغلال والقمع ،وتمكّنها من أداء دورها كبُعد راقٍ للتقدم الاجتماعي ،أمر غير ممكن إلا بالتحول الجذري ،أما إخراج المدينة من كونها مكاناً للتضخم السرطاني للطبقة الوسطى ورأس المال ،متجسداً في الدولة والبيروقراطيات الشركاتية ،فيتميز بالمكانة والمعنى المحوريين في خلاص مجتمعنا الراهن ،ذلك أن المدينة بحالاتها القائمة بمثابة مراكز رئيسية تستهلك المجتمع بسرعة كبيرة حقاً ،سواء من حيث نطاقها أو معانيها (باعتبارها تعني فعلاً الدمار الأيكولوجي وإبادة المجتمع) كما أنها وثيقة دامغة في برهنة إفلاس المدنيّة الكلاسيكية ،وأما مدن راهننا بصفتها مراكز الابتلاع ،واحتواء المجتمع بأريافه وقراه فتمثل غالبية المجتمع السرطاني ،بل وتكاد تكون كل ما فيه ،لذا فعلينا ألا نشكك في أنه لو لم يتخلّص مجتمع الإنسان من المدينة التي آلت إلى هكذا حال ،فإنها ستخرجه من كونه طبيعة اجتماعية ،ومع ذلك فالاتحاد المتناغم بين القرية والمدينة يحظى في ظل منهجية الديمقراطية بأهمية رئيسية أيديولوجياً وبنيوياً ،فالطبيعة الاجتماعية لا يمكنها ضمان الاستقرار بوجودها إلا بالتأسيس على هذا التناغم الذي تعرّض للانهيار ،وذلك عند تعرّض مجتمع القرية – الزراعة لاستغلال الدولة مع تطور الصناعة التي كانت بداية عبارة عن

انخراط الإنسان في النشاطات الاجتماعية من خلال الأدوات ،بدلاً من ممارسته إياها عن طريق يده بصورة مباشرة ،والتي تعود بدايتها إلى ولادة النوع البشري ،ومن المعروف أن أول صناعة هي الأدوات الحجرية ،ومع ثورة القرية الزراعية شهدت الصناعة أيضاً ثورة كبيرة ،وما آلة النسيج والرحى اليدوية والأواني الفخارية سوى منجزات تلك الحقبة ،ومن ثم تطوّرت صناعات محولّة لأن تكون رافعات التاريخ ،وفي مقدمتها المحراث والعجلة والمعول والمرجل ،ومن ثم تلتها ثورة المدينة ،وكان للأدوات الصناعية دور مهم في تلك الثورة التي شهدت طفرات نوعية في العلم ،والفنون مع ظهور لغة الكتابة والأرقام ،والصناعات المتكونة في تلك الآونة كانت تقوم بوظائفها تحت إشراف المجتمع الأخلاقي والسياسي في القرية والمدينة ،ولكن وبإعادة إنشاء حكم الدولة المؤلّف من ثالوث الراهب – الحاكم – العسكري محل الحكم الهرمي القديم ،ومع غلبة بدء تطورالصناعة في المدن ،دخلت تحت سيطرة حكم تلك الدولة المُنشأَة حديثاً ،وأهمية الصناعة المتزايدة في الحقل الاقتصادي والنشاطات العسكرية على السواء ،قد جلبت معها تحكّم ،وبالتالي استغلال الدولة للمجتمع عموماً ولمجتمع القرية – الزراعة خصوصاً ،ومع مجيء مرحلة المدنيّة الأوربية بدأت مرحلة إخلال توازن المجتمع -الصناعة ،والرأسمالية المبتدئة بالتحول إلى نظام عالمي قامت بانتزاع زمام الرقابة على الصناعية المالية والتجارية والما نيفا كتورية وذلك لأن الرأسماليين ،وبصفتهم أصحاب التراكم اللا أخلاقي الجاري في دهاليز المجتمع الخفيّة عن طريق الاحتكار منذ آلاف السنين ،قد وجدوا فرصتهم ،والجدير بالذكر أنه ورغم تسبب الرأسمالية التجارية والمالية والما نيفا كتورية بإخلال التوازن على حساب مجتمع الزراعة – القرية ،إلا أن هوّة الفرق لم تكُ قد اتسعت بعد ،وبالتالي فقد كان المجتمع الأخلاقي والسياسي يصون وجوده ،ولكن وبحلول القرن التاسع عشر بدأت القضايا المسيطرة على

المجتمع والمتعددة الاتجاهات ،والتي لا مثيل لها في التاريخ تظهر للعيان ،ويأتي في صدارة تلك القضايا الاختلال السريع للتوازن بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة حيث بدأت العلاقة فيما بين ما يحصل من زيادة بارزة في حجم المدن ،وبين المعايير الاجتماعية تختفي ،وتبدأ المرحلة المسماة بمدينة ميغا والتي تعني المدينة العملاقة ،وتعني جوهرياً إنكار المدينة ،من حيث عدد السكان الذي يناهز الآلاف أو الملايين ،فهذا ما معناه أن أواصره مع الحقيقة الاجتماعية قد انقطعت ،وذلك لأن مرحلة جديدة قد ظهرت والتي يمكن نعتها بالتمدن اللا مديني ،أو إنكار المدينة ،وهذه المرحلة هي أرضية خصبة لأكبر قضية اجتماعية ،فالمدينة ليست بوصفها مكاناً للاستغلال الطبقي فحسب بل مكان الاستغلال الأقصى للبيئة أيضاً ،فهي بذلك تعبّر عن التسرطن الاجتماعي ،ولا يمكن الانتهاء من عد التداعيات المدمرة لتضخم المدينة خلال القرنين الأخيرين ،ووضع مجتمع الزراعة – القرية عشرة آلاف عام في المرتبة الأولى من بين ما دمره ،هو تشخيص صائب ،والدمار المذكور ليس بالمعنى الفيزيائي فحسب ،بل ويعني دمار الثقافة المادية والمعنوية المعمّرة عشرات الآلاف من السنين والمشيّدة لصرح البشرية ،ونتائج هذا الدمار تتبدّى حديثاً للعيان ،فهي ضرب من النوع الذي يؤدي منذ الآن إلى الجدل حول إمكانية صيرورة وجود المجتمع البشري ،فلو تزايد الاحتباس الحراري فقط بهذه السرعة ،فمن الصعب الجزم بمدى إمكانية صمود المجتمع والبيئة.

الحياة الأيكولوجية والصناعوية :

تعبّر الصناعوية عن اكتساب الصناعة ماهية أيديولوجية ،والتي تشكّل السبب الأهم في جميع أمراض الحداثة في راهننا ،وعلى رأسها الكوارث الأيكولوجية التي لا تقتصر على الدمار الأيكولوجي بالمعنى الضيق ،فالإبادات العرقية الثقافية والجسدية الأكثر جذرية وشمولية ،والحروب البالغة أبعاداً عالمية وإقليمية

ومحلية ،والمجتمع المبتور تدريجياً من هوّية مجتمعه الأخلاقي والسياسي ،والإبادات المجتمعية المرتكبة ،كل ذلك مرتبط عن كثب بنزعة أو دين الصناعوية التي تشكّل العامل الأولي في جنوح السلطات إلى التكاثر كالسيل الجارف ،لتدمّر مجتمع الزراعة والقرية وتُضخّم المدينة كالسرطان.

وبالنسبة لماهية الأيديولوجية التي تكتسبها الصناعة ،فهي أيديولوجية احتكارات رأس المال ،ذلك لأن توجّه الاحتكارات الرأسمالية نحو الصناعة مع نهايات القرن الثامن عشر ،بعدما ضاقت عليها مساحات استخدام رأس المال المالي الذي بلغ مقادير طائلة في قبضتها ،نبع من التطلّع إلى الحيلولة دون انخفاض معدلات الربح ،بل والعمل على زيادتها (قانون الربح) ،ولدى التقاء الإنتاج الميكانيكي مع مصادر الطاقة الجديدة للإنتاج (الفحم ،البخار ،الكهرباء) ،فقد نمّ الإنتاج المتضخّم عن ارتفاع معدلات الربح إلى أقصاها على حين غرّة ،وظاهرة الدول القومية والتنافس المحتدم فيما بينها ،هو على صلة مع هذه المعدلات الجديدة للربح ،حيث تقدمت الصناعوية على كل شيء ،فباتت بذاتها العقيدة الأقدس للدولة القومية ،وباعتبار الصناعوية خاصية تنفرد بها الحداثة ،فإنها تشكل التهديد الأكبر المنبثق من داخل المجتمع والمنتصب أمامه على حد سواء.

وبما أن البشرية هي طبيعة اجتماعية ،فقد حفت بها منذ أمد بعيد مخاطر تسببتها الصناعوية بصفتها إحدى المزايا التي تنفرد بها الحداثة دون غيرها ،وما الكوارث البادية للعيان سوى إشارات تنذر بالخطر المحدق ،وقد بدا واضحاً بما لا غبار عليه مدى الدور الجاد الذي يؤديه تطابق وتكافؤ رأس المال مع تضادها مع المجتمع ،وذلك من خلال نزعته الدائمة إلى التكديس والتضخم بناء على قانون الربح الأعظم ،ففرض قانون التراكم باستمرار على طبيعة المجتمع يعني إبادة مجتمعية بالتحديد ،والإبادات المادية والثقافية

هي أولى الخطوات في هذا السياق ،وقد تبدّت كفاية نتائج الدمار والانحلال الناجمين عن ولوج المجتمع البشري واقتصاده تحت ظل هيمنة الصناعوية بموجب قانون الربح الأعظمي عبر ممارسات وإجراءات القرنين الماضيين ،والدمار الناجم عن الاحتباس الحراري الكوني لوحده ،يشكّل نتيجة تشخّص علمياً مع مرور كل عام بأنها تقرّب يوم القيامة أكثر فأكثر ،فعيون الذهنية التي أعمتها الشوفينية الصناعوية ،عاجزة عن رؤية البنية الأيكولوجية التي لا غنى عنها بالنسبة للمجتمع ولنسيجه الاقتصادي ،وبالتالي فالعقول والأذهان المشلولة بسبب ذلك عاجزة عن إدراك معنى هذه البنية ،فالصناعوية تحمل ضمنياً معنى تطبيق القواعد والمبادئ النظرية والعملية للفيزياء والكيمياء والبيولوجيا على المجتمع ،وبالأخص على بنيته الاقتصادية ،وهذا ما يجلب بدوره دحض ورفض الطبيعة الاجتماعية التي لا تطيق حمل نظام منجرّ دوماً وراء الربح الأعظمي على كاهلها مدة طويلة والتطبيق الطويل الأمد لقواعد الطبيعة الموضوعية الشيئانية ،يعني الخروج من كينونة المجتمع ،والفردية الرأسمالية تؤيد صحة هذه الحقيقة ،ذلك لأن آلية عمل قواعد الطبيعة الاجتماعية خاصة بها ،حيث تعمل أخلاقياً وسياسياً ،والسلوك الصناعوي مرغم على تصفية الآلية الأخلاقية والسياسة ،وهو مسؤول عن البطالة في الاقتصاد ،وعن حدوث الأزمات ،وعن الهوّة الموجودة بين مستويات الدخل ،والعوامل الأولية المولّدة للقضايا الأيكولوجية تنبع من واقع الصناعوية إذ لا يمكن لمجتمع العصر الصناعي الاستمرار بحياته دون تطوير أيكولوجيته في جميع الميادين ،فكما أن الدساتير الديمقراطية تهدف إلى تحجيم اللوياثان الذي يعني وحش الدولة القومية ،فكذلك فالأيكولوجيا هي التي ستحجم وحش الصناعوية ،ويجب الإدراك تماماً بأن أحسن وجه لحياة الكائنات الحية كافة بما فيها النوع البشري ،كان في مرحلة ما قبل العصر الصناعي ،حيث كانت الأيكولوجيا مشحونة بالوعي الفطري الغرائزي ،فكان يستحيل على

أي كائن حي غير أيكولوجي الخلاص من الزوال والفناء ،ولا ريب أن لكل كائن حي ذكاء أيكولوجياً خاصاً به ،هذا وبالإمكان تقييم العصر الذي تطغى عليه النزعة الصناعوية ،بأنه عصر التمرد على الحياة الأيكولوجية ،أما التمرد على الأيكولوجيا يعني السير نحو القيامة.

وبالنسبة لمجتمع الشرق الأوسط فهو يتميز بدور طليعي في تكييف ذاته مع الحياة الأيكولوجيا ،وذلك لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في ثقافة الأنبياء ،وخير مثال على ذلك قصة آدم وحواء وقصة نوح اللتان تنبئان بالكوارث الأيكولوجية ،ونظرة الأنبياء إلى الحياة الخارجة من كونها أيكولوجيا ،واعتبارهم إياها على القيامة واللعنة ،وذات طابع فرعوني أو نمرودي ،إنما تعد قاعدة اجتماعية أساسية ينبغي أن تكون سارية الآن أيضاً ،وبناء عليه ،فالتقاليد الاجتماعية الشرق أوسطية متناغمة مع الأيكولوجيا وحساسة تجاهها ،والمهمة التي يجب القيام بها هي مواجهة مواقف الرأسمالية ،والصناعوية الغازية والمبيدة والاحتلالية ،وذلك بإعادة هيكلة المجتمع الأيكولوجي ،لأن السلاح الأولي للحداثة الديمقراطية هو اتخاذها الاقتصاد والمجتمع ذات الجوهر الأيكولوجي أساساً لها ،بينما الدور التاريخي للصناعوية في الشرق الأوسط ،هو التفكيك والقضاء على المجتمع الزراعي التقليدي المعمّر عشرة آلاف سنة ،فمجتمع الزراعة ـ القرية الذي يشكّل مع اقتصاده الجزء الأم من الاقتصاد ،وعموم المجتمع حتى قبل خمسين سنة من الآن ،بات التوجه صوب حاضرنا معرضاً للتفكك والانحلال سريعاً ،منجراً نحو الإفلاس والبطالة ،ومغرقاً بالديون ومعرضاً للهجرة.

والجدير بالذكر بأن الصناعوية تلعب دوراً رئيسياً في حروب الإمبريالية في الشرق الأوسط ،وفي هيمنة الحداثة الراسمالية ضمنه ،فالصراع على المياه والنفط نموذج في هذا الشأن ،وستضاعف كثافة حروب المياه مستقبلاً ،وبناء على ما سبق

فالنتيجة المشتركة التي يستخلصها كل عالم عاقل هي أننا نتوجه نحو يوم المحشر ما لم تتخذ التدابير اللازمة ،وبناء عليه وباعتبار الصناعوية ثاني أحادية فريدة للحداثة ،والتي هي بمثابة توءم ملتصق بالرأسمالية فإنهما لا تكتفيان بترك بصماتهما على الحداثة ،ولا تنحصران في إفساح الطريق أمام الأزمات الاقتصادية بوساطة الحداثة ،بل وتؤديان دوراً رئيسياً في حالات التسرطن المعاشة في كافة الأنسجة والمكونات المصيرية للمجتمع ،وهنا علينا أن ننتبه جيداً إلى أن التشخيصات السابقة للصناعة لا تقول بأنها سلبية تماماً ،بل تلفت الأنظار إلى كارثة الصناعوية اللاهثة وراء الربح ،فالصناعة قد تؤدي إلى حياة كالجنة في حال استخدامها حسب منظور المجتمع الأخلاقي والسياسي ،فالحملة الصناعية المتكاتفة مع الأيكولوجيا والزراعة لن تقتصر على حل القضايا الاقتصادية الأساسية فحسب ،بل وقد تحوّل جميع التداعيات الجانبية لتلك القضايا إلى المنحى الإيجابي ،فلن يكون عسيراً الجزم بأن مجرد الحد من خردوات السيارات المفرطة سوف ينمّ عن نتائج بمثابة الثورة في الكثير من الميادين ،بدءاً من االنفط إلى طريق النقل ،ومن تلوث البيئة إلى بيولوجيا الإنسان ،وضمن هذا الإطار بالتحديد تظهر مكانة الحداثة الديمقراطية في الوجود الاجتماعي بكل جلائها وضرورتها الملحّة ،وذلك لأنها تتسم بأهمية حياتية فهي خيار الحضارة الأنسب ولأنها تقوم على ثلاث دعائم أساسية وهي (المجتمع الديمقراطي ـ الاشتراكي ،الأيكولوجي ـ الاقتصادي ،الأخلاقي ـ السياسي) ،فالحداثة الديمقراطية هي السبيل الوحيد القادر على تأسيس كومونات اقتصادية للخلاص من براثن الصناعوية ،كتأسيس كومونة دجلة والفرات للزراعة والماء والطاقة ،فهذه الكومونة ستؤمّن خلفية كافية لتنامي المجتمع الأيكولوجي ـ الاقتصادي ،وستكوّن طاقة كامنة قوية ووطيدة ،هذا وبالمقدور تطوير كومونات مشابهة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية بمعيّة هذا النموذج الكومانالي

الاقتصادي ،فالنظام الكومانالي يتميز بالخصائص البنيوية الكونية السارية في كل الميادين الاجتماعية

وليس في الحقل الاقتصادي فحسب ،والقضية الأولية للكومونات هي إمكانية الصيرورة الأخلاقية والسياسية ،والتمكّن بوساطة الحداثة الديمقراطية من تجاوز إبعادها عن تلك القيم على يد المدنيّة والحداثة الرأسمالية.

والجدير بالذكر هنا أنه لا يمكن للحداثة الديمقراطية التطوّر بلا أكاديميات ،وذلك لأن العالم الجديد هو للعلم والمعنى ،والذي هو مُلزم بتنظيم ذاته كبديل للعالم الأكاديمي المتأزّم للحداثة الرأسمالية ،لا يمكن الاستغناء عنه من أجل المجتمع الأيكولوجي والاقتصادي ،حيث أن خلاص العلم من كونه احتكاراً أيديولوجياً ومن استخدامه كأداة بيد السلطة ،غير ممكن إلا بإنشاء المجتمع الحر والديمقراطي الذي تعمّه المساواة ،أي العيش بالمساواة والحرية والديمقراطية بمنوال متداخل على أساس التباين والاختلاف ،إذ لا يمكن لأية مجموعة أيديولوجية أن تتحلّى بالمعنى القيّم ،إلا بإنشائها كوعي وتنظيم يتعدّى نطاق الحداثة الرأسمالية ،أي من المحال نشوء المجموعات الأيكولوجية والمجتمع الاقتصادي ،دون نشوء الوعي والتنظيم والإرادة العملية التي تتعدّى الرأسمالية والصناعوية والدولتية القومية ،إذ لا يمكن للمجتمع الحر والديمقراطي أن يحيا إلا بوعي المعنى اللازم له ،وكل مكوّن أو وحدة اقتصادية ،لا يمكن عيشها إلا بالوعي الأيكولوجي ،والوحدات والحيوات الاقتصادية التي لا تعتمد على الوعي الأيكولوجي لن تنأى بنفسها عن الانصهار في بوتقة الحداثة الرأسمالية ،والثورة التكنولوجية في المجتمع الشرق أوسطي ضرورية للغاية من أجل المجتمع الأيكولوجي ـ الاقتصادي ،وثورة تكنولوجية بهذا المعنى هي ثورة مضادة للصناعوية ،فبينما تؤدي التكنولوجيا المسخّرة في خدمة الصناعوية إلى العبودية والدمار ،فالتكنولوجيا المسخّرة في خدمة

المجتمع الاقتصادي والأيكولوجي تُفضي إلى حياة أكثر حرية وديمقراطية ،فأثمن معاني التوازن بين التكنولوجيا والأيكولوجيا تحققها شروط الحداثة الديمقراطية.

الحياة الأيكولوجية في ظل الحداثة الرأسمالية :

يتبدّى صلب أضرار الحداثة الرأسمالية في انهيار المدينة ،والتضخّم السرطاني للطبقة الوسطى ،وفي القضاء على مجتمع الزراعة ـ القرية فقيام الثورة الصناعية التي تسارعت مع حلول القرن التاسع عشر ،بتوحيد الانفجار السكاني المؤدّي إلى تقويض المدينة باسم المدينة مع التورّم غير الاعتيادي للطبقة الوسطى ،قد سار بالتداخل جنباً إلى جنب مع انهيار مجتمع الزراعة ـ القرية المعمّر آلاف السنين ،فمجتمع الزراعة ـ القرية يتحلّى أساساً بالظروف الملائمة لتكوين مدينة ذات تعداد سكاني محدود ،وبنية لا تشكّل خطراً مميتاً على البيئة ،فجميع مدائن العصور الأولى والوسطى كانت مدناً تؤدي وظيفتها ضمن توازن مع مجتمع الزراعة ،وقد تمكّنت من الاستمرار بوجودها لآلاف السنين دون الإخلال بتوازن المدينة ـ القرية ،ودون إلحاق الضرر بالبيئة ،والقضايا التي ظهرت إلى الوسط لم تبلغ أبعاداً مهدّدة للمدينة ومجتمع الزراعة ،هذا وكانت المدينة في تاريخ ما قبل الصناعوية تتسم بدور كبير في تمكين التحول المجتمعي ،فحياة المدينة فيما قبل الصناعوية قد ساد التوازن فيها مع حياة القرية ـ الزراعة ،وحتى لو نشأ التناقض بين المدينة والقرية فهو لم يبرز بأبعاد تهدد الكليانية الاجتماعية ،ولم يصل أبعاداً تدمّر مجتمع الزراعة ـ القرية في أي وقت من الأوقات ،بل أُتّخذت التبعية المتبادلة وتغذية بعضها البعض أساساً ،في حين أن الانفجار البنيوي الذي شهدته الصناعوية ،والذي يهدف إلى الربح الأعظمي ،لم يكتفِ بإخلال هذا التوازن ،بل وأججّ اللا مدينيّة باسم المدينة ،وأثار مدينيّة لا

معنى لها ،من خلال البنى والتضخم غير المألوف الناجم عنه في غضون القرنين الأخيرين ،وبهدمه مجتمع الزراعة ـ القرية فقد مهّد السبيل إلى حدث سرطاني باسم ما يزعم أنه مجتمع المدينة الصناعية ،ما من وظيفية في هذه الظاهرة المسماة بانفجار الطبقة الوسطى بل هناك الأعداد فحسب ،وقد عمل بعض الأيديولوجيون على تقديم مصطلح غريب عجيب باسم بطالة الطبقة الوسطى ،كوصفة مفادها أنها الأرضية المادية المنيعة للمجتمع الديمقراطي ،فلقد تكوّنت المدن ذات عشرة ملايين نسمة ونشأ ما يزعم أنها طبقات وسطى متضخّمة بالمثل ،والواقع المجسّد في هذه الظاهرة هو توحيد المجتمع المقسّم إلى طبقات فوقية وتحتية ،وأشنع زيف اجتماعي للحداثة الرأسمالية ،هو تناولها هذه الظواهرية ذات الطبقتين المشتقتين كانحراف من المجتمع ،واللتين لا تتسمان بوجود خاص بهما ،وعرضها إياهما كوجود اجتماعي ،بعد إضفاء مسحة إضافية من الغرابة عليهما ،وكافة الأيديولوجيات الرأسمالية ،وعلوم الاجتماع مكلّفة بشرعنة هذا الزيف والرياء ،حيث تسعى إلى اشتقاق الحقيقة من أحشاء ظاهرة لا حقيقة لها ،أما عرض زوال وفناء الحقيقة العظمى على أنها الحقيقة الموضوعية عبر الميتافيزيقيا الوضعية ،فتعتبره الغاية الأصل لمهنتها ،وإذا أردنا أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء ،إلى زمن ما قبل الصناعوية فسنرى أن نظام الإمبراطورية كان بديلاً أو امتداداً لدولة المدينة ،والإمبراطوريات المرتكزة أساساً إلى مجتمع الزراعة ـ القرية اعتبرت نفسها صاحبة الفوائض الاجتماعية مقابل الأمن الذي وطدّته ،وانتصبت دولة المدينة ونظام الإمبراطورية على السواء كحجر عثرة في وجه تراكم رأس المال الذي حقق صيرورته تزامناً مع الثورة الصناعية ،وقد نبعت الدولة القومية في مضمونها من الحاجة إلى تجاوز تقاليد الدولة غير العصرية المنتصبة عائقاً على درب رأس المال ،واستطاعت الدولة القومية التحول إلى شكل دولة مسيطرة ،كلما تخطّت هذه العراقيل والأخطار الكائنة أمام

تراكم رأس المال الرأسمالي ،وبناء عليه ،فالرأسمالية والصناعوية والدولتية القومية ،تمدّن اللا مدينة ،انفجار الطبقة الوسطى والبيروقراطية ،والقضاء على مجتمع الزراعة ـ القرية جميعها ظواهر مرت بشكل متداخل ،فالمدن ذات الملايين نسمة وظاهرة الطبقة الوسطى المتضخمة بالمثل ،لا تقتصران على كونهما مرضاً عضالاً وأزمة حادة ونهاية فوضوية عارمة للحداثة الرأسمالية وحسب

بل وتجعلان الكوكب والبيئة لا يطاقان أيضاً ،وإن انعكاسات المدينة والطبقة الوسطى تكون مفسّخة أكثر في الشرق الأوسط ،وذلك بسبب انعدام الجانب الإيجابي فيهما ،وغلبة الجانب السلبي عليهما ،فالمدينة والطبقة الوسطى لا تصيّران ذاتيهما فقط عاطلتين عن العمل ،بل وتبرهنان سلبيتهما بتفكيكهما السريع لمجتمع الزراعة ـ القرية ،ومدن الشرق الأوسط وطبقته الوسطى البعيدة جداً عن تحقيق الصناعوية والبيروقراطية اللتين في الغرب تنقذان يومهما عن طريق مورد مفصلي وحرج كالنفط الذي سيصبح أكثر دماراً وألماً عند نفاد موارده.

وبناء على ما سبق ،فظاهرة تمدّن اللا مدينة ،وتسرطن الطبقة الوسطى ،وانهيار مجتمع الزراعة ـ القرية لا تبرز كأثقل القضايا الاجتماعية وطأة فحسب ،بل وتعبّر أيضاً عن صدى وصول المجتمع مشارف استحالة الصيرورة ،ومقومات الحداثة الديمقراطية لا تلعب دورها فقط كقوة حل للقضية تجاه وجود هذه القضايا ،واستحالة صيرورتها ،بل وتؤمن أيضاً إنقاذ المجتمع المتخبّط في حالة العقم والفوضى من تلك الحالة وإنجاز انطلاقته ،فهي تقوم أولاً بتبنّي المجتمع الاقتصادي ـ الأيكولوجي ،والارتكاز إلى الأرضية الكومونالية في الانعكاف على هيكلة مجتمع الزراعة ـ القرية الذي قوّضته الرأسمالية الصناعوية ،وتحلّ الزراعة الأيكولوجية أهم قسم من القضايا ،بتوفيرها الأمن الغذائي للمجتمع

،لذا ،قد يكون من الملائم تسمية ذلك بثورة الزراعة ـ القرية الثانية ،وبالفعل فثمة حاجة ماسّة لثورة زراعية ـ قروية ثانية مع حلول القرن الحادي والعشرين ،ولا تقتصر هذه الثورة على إنقاذ المدينة فقط بل وتصون المجتمع من تسرطن الطبقة الوسطى أيضاً ،وهكذا تزداد فرصة نماء المجتمع الديمقراطي ،لأن هذه الثورة ستقوم بإيلاء التكنولوجيا المنزلة التي تستحقها ،وستصون مجتمع الزراعة ـ القرية من أضرار الصناعوية ،وستتمكّن المدن من بلوغ حيواتها البهيّة القديمة تأسيساً على الظروف التقنية الأرقى ،فالمدينة والقرية اللتان تعاد هيكلتهما في الحداثة الديمقراطية ستغدوان دعامتين متوازنتين وقويمتين للمجتمع الديمقراطي ،وستشكّلان الأرضية الأصل لتجاوز فاشية المجتمع النمطي للدولة القومية ،لهذا فلا مهرب من تحقيق تطوّر الحداثة الديمقراطية كثاني ثورة زراعية وقروية ،فالحروب الدائرة على المياه والطاقة والأرض تتصاعد منذ الآن نحو أبعاد لا يمكن الحد منها ،ومكوّنات المجتمع الأيكولوجي والاقتصادي ستتطور في أحواض المياه والطاقة والأرض ،وعلى رأسها في حوضي دجلة والفرات ،وستكون عماد الثورة الثانية ،وأما بنى القرية ـ المدينة فسوف تتطور تأسيساً على ذلك بحيث ستتمم بعضها البعض ،وتتوازن مع بعضها بعضاً ،فسوف تشكل الصرح المعماري الجديد للحداثة الديمقراطية ،وكلما تنامت وحدات المجتمع الاقتصادي والأيكولوجي والديمقراطي بناء على هذا الصرح المعماري الجديد ،فستتصاعد حضارة المدينة للصناعوية والدولتية القومية مجدداً كبنى ديمقراطية شبه مستقلة ومقابل ذلك ستشهد القرى ثورتها الثانية كقرى أيكولوجية بالتناغم والتكيف مع الشروط التقنية الجديدة ،فثورة الزراعة ـ القرية والمدينة الثانية في ثقافة الشرق الأوسط ،ستؤدي دورها التاريخي هذه المرة في تجاوز المدينة الدولتية ـ الطبقية والعبور صوب عصر الحضارة الديمقراطية.

فحوى الأيكولوجيا الاجتماعية :

المجتمع في مضمونه ظاهرة أيكولوجية ،والأيكولوجيا هي الطبيعة الفيزيائية والبيولوجية ،بين التكون الفيزيائي والتكون البيولوجي للكوكب الأرضي ،وتعد الأيكولوجيا إحدى أهم الميادين التي أحرز فيها العلم نجاحات مظفّرة حقيقية ،إذ يمكن تحليل وتعليل ظواهر بدء الحياة في أعماق المياه ،وانتشارها فيما بعد إلى اليابسة ،ومن ثم تطوّر عدد لا حصر له من الفصيلات الحيوانية والنباتية من أحشاء أول نبتة وحيوان بدائيين ،فالبيئة الفيزيائية والبيولوجية التي اعتمد عليها الجنس البشري في تطوّره علّلت وحلّلت تلك التطورات ،حيث بيّنت أن الجنس البشري هو الحلقة الأخيرة من سلسلة التطور الطبيعي للكائنات الحية عموماً ،

ولعالم الحيوانات على وجه الخصوص ،فالنتيجة الأولية والأهم على الإطلاق ،هي أنه من المحال على النوع البشري أن يعيش بشكل عشوائي ،وبأنه كلما ظل مرتبطاً بسلسلة التطور الطبيعي تلك ،وبقي متمثلاً لمتطلباتها ،كلما تمكّن من إدامة ذاته ،أما في حال إعطابه لحقوق التطور الطبيعي الذي يرتكز إليه ،فلا مفر حينئذ من غياب التكامل البيولوجي ،وبالتالي مواجهة خطر عدم إدامة الذات بالتأكيد ،وقد برهن العلم بكل وضوح على أن تكامل سياق التطور الطبيعي في الطبيعة منوط بالأواصر المتبادلة للأجناس والكائنات الموجودة فيها ،ومقابل هذه الحقيقة العلمية ،فالمشكلة التي خلقتها الحضارة تكمن في أنها شرعت الأبواب على مصارعها أمام جهنم السعير ،فالدافع الأساسي لخلق الحضارة لهذه المشكلة ،هو حقيقة الاستبداد والجهالة التي تتميز بها ،ذلك أن الهرمية والدولة لا تستطيعان ترسيخ وجودهما بالارتكاز فقط إلى القمع والعنف أثناء تكوّنهما ،بل لا مفرّ لهما من اللجوء إلى الكذب والرياء لمواراة حقيقة المجريات وقصتها ،فالهيمنة السلطوية

تتطلب الهيمنة الذهنية أيضاً ،والجانب الفظ لقوّة السلطة سيعمل دائماً على تسليط وإنعاش الهيمنة الذهنية ،

وهذا الطراز من تكوين الذهنية يشكّل الأرضية الخصبة للاغتراب عن الطبيعة وما فيها ،وكلما استمر إنكار الأواصر المشاعية الخالقة للمجتمع والمكوّنة إياه واتخذت الهرمية وقوى الدولة أساساً عوضاً عنها فستكون حالة الذهنية منفتحة أمام نسيان الروابط الكامنة بين الطبيعة والحياة وفقدانها أهميتها ،وكل ارتقاء وتصاعد على هذه سينعكس على أرض الواقع على صورة انقطاع عن الطبيعة وتدمير للبيئة ،وعندما تلتحم أزمة البيئة بالأزمة الاجتماعية التي يتم نقلها إلى مساحة الفوضى البيئية ،تبدأ البيئة بإطلاق صيحات الإغاثة من أجل الحياة ،لما لحق بها من كوارث وفواجع ،فالمدن المتعاظمة والمتفشيّة كداء السرطان ،تلوث الهواء ،انشقاق طبقة الأوزون ،التناقض الحاد الأقصى في أجناس الحيوانات والنباتات ،تدمير الغابات وكسحها ،تلوث المياه الجارية ،النفايات المكدّسة والمتعالية كالجبال في كل الأرجاء ،تلوث جميع المياه بالنفايات والمخلفات المبيدة ،والانفجار السكاني ،كل ذلك دفع بالطبيعة إلى التمرد مع بدء الفوضى ،ثمة توجه جنوني طائش صوب الربح الأعظمي ،دون الأخذ بالحسبان مدى قدرة كوكبنا على تحمّل هذا الكم الهائل من المدن والبشر والمعامل ووسائل المواصلات والمواد الاصطناعية ،وتلوث المياه والهواء.

ومن كل بد فهذه التطورات ليست قدراً محتوماً ،بل هي حصيلة الاستثمار المختل للعلم والتقنية في حوزة السلطة ،ومن الخطأ تحميل العلم والتقنية مسؤولية هذه المرحلة ،إذ لا يمكنهما لعب أدوارهما بمفردهما ،بل يؤديانها وفقاً لنوعية قوى النظام القائم في المجتمع ،وكيفما أقحمت تلك القوى الطبيعةَ في المستنقع وأغرقتها ،فهي قادرة أيضاً على معالجتها ومداواتها ،أي أن المشكلة اجتماعية محضة ،إذ ثمة تناقض حاد بين المستوى العلمي والتقني

الموجود ،وبين مستوى الأحوال المعيشية للغالبية الساحقة من البشر ،وتنجم هذه الحالة عن مصالح ومنافع حفنة أقلية تتحكّم بالعلم والتقنية على نحو مطلق ،والدور الذي سيؤديه العلم والتقنية هو دور أيكولوجي ،وذلك لأن الأيكولوجيا هي علم بحد ذاته ،فهي العلم المعني بالبحث في العلاقة القائمة بين المجتمع والبيئة ،ورغم حداثة عهدها إلا أنها ستلعب دوراً ريادياً تصاعدياً في تأمين تخطّي التناقض الموجود بين المجتمع والطبيعة ،وبشكل متداخل مع بقية العلوم الأخرى ،أما الوعي البيئي المتطوّر بحدود ،فسيحقق وثبة ثورية ملحوظة مع الأيكولوجيا ،ذلك لأنه يشكّل الرابطة مع الطبيعة في المجتمع المشاعي كرابطة الجنين مع أمه ،حيث ينظر إلى الطبيعة بعين حيوية ،ولقد كانت القاعدة الأولية للدين آنذاك هي عدم الوقوف في وجه الطبيعة ،أو التعرّض لعقابها فدين الطبيعة هو دين المجتمع المشاعي البدائي ،وما من تناقض أو أمر غير اعتيادي في تكوّن ذاك المجتمع إزاء الطبيعة ،والفلسفة ذاتها تعرّف الإنسان بأنه الطبيعة الواعية لذاتها ،فالإنسان في فحواه هو أرقى أجزاء الطبيعة تقدّماً ،وبهذا فلا يمكن الدفاع عن أخلاقية أو عقلانية أي نظام اجتماعي غير متكامل مع الطبيعة ،ولهذا السبب يتم تجاوز كل نظام يكون على خلاف أكبر مع البيئة الطبيعية سواء على الصعيد الأخلاقي أو العقلاني.

وبناء على ما سبق فإننا نستخلص القول بأن العلاقة بين الفوضى التي يمر بها نظام المجتمع الرأسمالي ،وبين الكوارث البيئية القائمة هي علاقة جدلية ولا يمكن تخطّي تلك التناقضات الجذرية مع الطبيعة ،إلا بالنفاذ من ذاك النظام وتجاوزه ،ويتأتى العجز عن حل تلك التناقضات عبر الحركات المعنية بالبيئة لوحدها من طبيعة ومزايا تلك التناقضات ذاتها ،ومن جانب آخر يستدعي المجتمع الأيكولوجي تحولاً أخلاقياً بالضرورة ،

ولا يمكن التخلّص من مناهضة الرأسمالية للأخلاقيات ،إلا بالسلوك الأيكولوجي ،وتتطلّب العلاقة الكامنة بين الأخلاق والضمير روحانية تعاطفية واعتناقاً عاطفياً ،وهذه بدورها لن تكتسب قيمتها الحقيقية إلا بالتعبئة الأيكولوجية القديرة ،فالأيكولوجيا تعني صداقة الطبيعة ،وتعني الاعتقاد بالدين الطبيعي ،وهي بجانبها هذا تفيدنا بالالتحام مجدداً وبوعي يقظ وحساس مع المجتمع العضوي الطبيعي المتناسق والمتكامل ،ولكل هذا

فلا بد من ترتيب حملات نوعية مركزة بصدد الديمقراطية والبيئة ،ولا بد من تفعيل العمليات الهادفة والرامية لرعاية حقوق وحماية الغابات ،والعمل على نشر الغابات وتشجير كل الأماكن والرجاء بسرعة ،وتحويل طبيعتنا إلى غطاء أخضر معشب وزاهٍ ،ترعى فيها الحيوانات ،ويجب إفساح الفرصة لنشر الغابات في الطبيعة وتشجيرها ،ورفع شعار (الوطنية المثلى تمر من التشجير ونشر الغابات) ،ولا بد من وعي أيكولوجي ،لأن الوعي الأيكولوجي هو وعي أيديولوجي أولي ،وهو أشبه بالجسر الرابط بين حدود الفلسفة والآفاق الأخلاقية ،والسياسة الهادفة إلى الخلاص من الأزمة العصرية الراهنة لن تفضي إلى نظام اجتماعي صحيح ما لم تكن سياسة أيكولوجية ،ولأن مفهوم السلطة الأبوية الدولتية المهيمنة قد لعب دوراً أساسياً في الحياة المشحونة بهذا الكم الهائل من الأخطاء في حل المشاكل الأيكولوجية ،فلا بد من تطوير الأيكولوجيا التي ستعمل على الاختلال بكافة توازنات نظام السلطة الأبوية الدولتية الحاكمة ،ولن يتّسم أي نضال أو صراع في سبيل الديمقراطية والاشتراكية بالتكامل ،إلا لدى تطلّعه إلى حرية المرأة وحرية البيئة كمأرب أولي .

كلمة أخيرة :

التاريخ في الشرق الأوسط ،هو التاريخ الذي قضت فيه الأيكولوجيا نحبها ،ولدى اغتراب حضارة المجتمع الطبقي عن الطبيعة ،تطور دمار البيئة الدائم يوماً بعد يوم ،شهراً بعد شهر ،سنة بعد سنة ،قرناً بعد قرن ،

وألفية بعد ألفية ،لتتحوّل كل غاباتها وأراضيها إلى صحراء قاحلة ،رغم أن تلك الغابات والأراضي قد شكّلت شرايين الإنسانية الأكثر عطاء ،لقد كانت مساحات أولية شقّت الطريق نحو الحضارة بأعشابها ونباتاتها وحيواناتها ،لكن ،عندما فرض الإنسان الرقّ على أخيه الإنسان ،سلّط فأسه الظالمة وتخريباته على الطبيعة ،هكذا تحوّلت الأراضي الأشبه بجنات النعيم إلى صحراء مجدبة ،ولدى غياب الغابات غابت الأراضي المثمرة ،وبغياب الأراضي المثمرة غاب العشب والحيوان ومعهما غاب الإنسان ،لقد جاع وعطش فلم يستطع البقاء ،والمحصّلة كانت تحوّل أغنى الأراضي إلى أفقرها ،بل غلى أراضٍ مهجورة ،تلك الأراضي التي كانت تشهد النزوحات والتدفّقات إليها من أربع جهات العالم ،غدت أراضٍ يهرب منها الإنسان إلى جهات العالم الأربع ،لتتحوّل إلى برارٍ موحشة وسهوب مقفرة.

فتاريخ الأيكولوجيا في الشرق الأوسط لم يكتب ،كما لم يدوّن تاريخ المرأة أيضاً ،فمثلما هو ضروري معرفة تاريخ المرأة من أجل بلوغ المرأة الحرة ،فمن الضروري أيضاً معرفة تاريخ الأيكولوجيا في سبيل بناء المجتمع الأيكولوجي ،وأي ديمقراطية أو مجتمع يناديان بالحرية الجنسية دون الاستناد إلى وعي البيئة وعلمها وعملياتها ،لا يمكن أن يكونا الخيار الحق للشعوب ،وبشكل أعمّ ،فلن يكون هناك أي فارق بين الديمقراطية ،وبين العوالم الرجولية التسلطية الأخرى ،ما لم تعتمدا على حركة إعادة إخصاب الأراضي ،ونشر الغابات تجاه عملية التآكل والتعرية الجارية ،فالحركة الأيكولوجية شرط لا استغناء لنا عنه من أجل المجتمع

الجديد الذي نرمي إلى بنائه ،الأيكولوجيا ليست اقتصاداً فحسب بل هي ذهنية ،وهي تعني العودة مجدّداً إلى المفهوم المفقود للطبيعة الحيوية والمقدّسة ،فبدون تحلّينا بوعي خاص إزاء الطبيعة النابضة بالحياة المتحدّثة إلينا ،الموجودة معنا ،والموجدة إيانا ،فالحياة مع طبيعة جامدة مفتقرة لقدسيتها ،ومع أراضٍ سوداء داكنة كالموت المظلم ،ليست سوى حياة غابت فيها القيم بنسبة كبرى ،ولا يمكن أن يشمل وعي الطبيعة مسألة تلوّث المياه والهواء فقط ،بل إنه يعني الالتحام الكلّي للطبيعة والتحوّل من الطبيعة الممسوحة والمقسّمة إلى أجزاء وفتاتات ،إلى الطبيعة المتكاملة ،هذا ما يعني بدوره بلوغ المجتمع الديمقراطي والاشتراكي ،وثمة تداخل عظيم هنا ،وتبجيل لسلسلة سياق التطوّر الطبيعي الخالق للإنسان ،بمقدورنا خلق المجتمع الطبيعي الذي حققه المجتمع المشاعي البدائي تلقائياً بوعي أفضل في راهننا عبر العلم والتكنولوجيا وقد تبدو المشاكل الأيكولوجبة مجرد خيالات مقابل المشاكل الدموية التي يعانيها الشرق الأوسط ،لكن لن ننسى أنه وبخيانة الأيكولوجيا تم بلوغ هذه المشاكل الدموية والمجاعية والبطالية ،وإذا لم نعتمد الحكمة هنا فلا يمكننا الحديث عن مجتمع سليم دون الاعتماد على الأيكولوجيا ،تماماً مثلما لا يمكن الحديث عن العلاج والشفاء دون مراجعة الطبيب ،بالتالي ،لن يكون بالمقدور حينها تأسيس مجتمع ديمقراطي وجنسوي حر.